الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/48/221
1 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٠ من القائمة الأولية*

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية لتعزيز الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٦	٢
ثانيا - تحديات ما بعد الحرب الباردة	٧ - ١٩	٣
ألف - تحويل التكنولوجيا العسكرية	٧ - ١١	٣
باء - الاستغلال التجاري والانتشار	١٢ - ١٥	٤
جيم - حماية البيئة	١٦ - ١٧	٥
دال - الدور الجديد للأمم المتحدة	١٨ - ١٩	٦
ثالثا - تعزيز الأمن عن طريق تكنولوجيا الفضاء	٢٠ - ٣١	٧
ألف - السياسات الفضائية الدولية	٢٠ - ٢١	٧
باء - تحديد الأسلحة ونزع السلاح	٢٢ - ٢٣	٧
جيم - التعاون العلمي والتقني	٢٤ - ٢٧	٨
دال - الاستغلال التجاري للأنشطة الفضائية	٢٨ - ٣١	٩
رابعا - نهج جديدة إزاء الفضاء والأمن	٣٢ - ٥٥	١٠
ألف - تدابير بناء الثقة	٣٢ - ٤٣	١٠
باء - تحسين إمكانية الوصول الى تكنولوجيا الفضاء	٤٤ - ٥٤	١٢
خامسا - الخلاصة	٥٥ - ٥٧	١٥

* A/48/50.

150793 140793 130793 93-37111

أولا - مقدمة

١ - أدت نهاية الحرب الباردة والتغيرات اللاحقة في بيئة الأمن الدولي إلى نشوء إمكانيات جديدة لاستخدام تكنولوجيا الفضاء في تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وأسندت إلى منظمة الأمم المتحدة، في ظل هذه البيئة السياسية الجديدة، مهام جديدة شملت الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وتوسيع عمليات حفظ السلم بالإضافة إلى دورها المستمر في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفضلا عن ذلك، وحسبما أشار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، ستقوم الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا في ضمان الأمن البيئي لجميع البلدان.

٢ - أن التقدم السريع في تكنولوجيا الفضاء الذي تحقق في العقد الماضي واستخدام تلك التكنولوجيا على نطاق متزايد الاتساع في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والبيئة السياسية الدولية الجديدة، كلها توحي بضرورة أن ينتهز المجتمع الدولي فرصة لضمان استخدام تكنولوجيا الفضاء على نحو فعال في تعزيز الأمن بجميع أشكاله السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية لمصلحة جميع البلدان. ويجب أن تتولى الأمم المتحدة دورا قياديا في تشجيع الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي لديها قدرات كبيرة في مجال الفضاء، على مواجهة التحديات التي يفرضها العصر الجديد. وينبغي أيضا أن تقوم الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بوضع سياسات وبرامج جديدة تيسر الاستخدام الابتكاري لتكنولوجيا الفضاء في فترة ما بعد الحرب الباردة. وسيتطلب ذلك تفكيرا إبداعيا من جانب الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء.

٣ - وتلك التغيرات التي حدثت في الإطار السياسي والتكنولوجي، بالإضافة إلى الجهود الأخيرة لتوسيع التعاون الدولي في مجال الفضاء، بما في ذلك السنة الدولية للفضاء في عام ١٩٩٢، وتوصية الجمعية العامة الواردة في قرارها ٦٧/٤٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن تقوم لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بالنظر في إمكانية عقد مؤتمر ثالث في المستقبل للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية تتيح لي الفرصة للتصدي للقضايا المعقدة التي ينطوي عليها استخدام تكنولوجيا الفضاء في تعزيز الأمن الدولي. وسأركز، لدى معالجتي لهذه المسائل، على تلك التي تكون في رأيي ذات أهمية رئيسية أخذا في الحسبان أن جميع أشكال الأمن مترابطة فيما بينها ولا يمكن النظر فيها بمعزل عن بعضها بعضا.

٤ - وإنني أعتقد بقوة أن الأوان قد آن لتوسيع التعاون الدولي في مجال أنشطة الفضاء من خلال إعادة تنشيط الآليات الحالية واستحداث آليات جديدة للتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاضطلاع بمبادرات جديدة لضمان وصول جميع البلدان إلى فوائد الأنشطة الفضائية.

٥ - وهناك فوائد كثيرة في مجال الأمن يمكن للمجتمع الدولي أن يجنيها عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيا الفضاء على أساس تعاوني. وينبغي أن تضمن الأمم المتحدة استخدام التقنيات المحسنة المتاحة في مجال الاتصالات وجمع المعلومات ورصد البيئة وتنمية الموارد، بما يعود بالنفع على جميع الشعوب سواء

عن طريق المنظمات الدولية القائمة التي تباشر مسؤولياتها في تلك المجالات، أو من خلال إنشاء منظمات جديدة حسب الاقتضاء. ويمكن لتكنولوجيا الفضاء، من خلال امتدادها ومنظورها العالميين، أن تقدم مساهمة حيوية في تعزيز السلم الدولي.

٦ - وحسبما ورد في تقريري عن الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة (A/C.1/47/7)، فإننا نواجه اليوم كثيرا من قضايا ما بعد نزع السلاح الجديدة. ومن بين القضايا التي تتصل بشكل خاص باستخدام تكنولوجيا الفضاء، الحاجة الى برامج تساعد على تحويل المجمعات الصناعية ذات المنحى العسكري الى مشاريع تفي بالاحتياجات الاجتماعية والانسانية والانمائية، وضرورة وضع سياسات تتصل بالاستغلال التجاري للتكنولوجيات المتقدمة المزدوجة الاستعمال ونشرها، والحاجة إلى سياسات دولية لحماية البيئة. وكل هذه القضايا هي والأساليب التي يتصدى بها المجتمع الدولي لهذه القضايا، تتأثر من جانبها بالدور الجديد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ثانيا - تحديات ما بعد الحرب الباردة

ألف - تحويل التكنولوجيا العسكرية

٧ - تفرض تكنولوجيا الفضاء بشكل خاص تحديات تنفرد بها في مجال التحويل جنبا إلى جنب مع مزاياها الفريدة. ومن المزايا أن مستويات التطور التكنولوجي في هذا الميدان في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي متساوية إلى حد ما. وأن كلا الجانبين سيستفيد كثيرا من التعاون والتآزر في مجال الأنشطة الفضائية. أما بالنسبة للدول الفضائية الرئيسية والبلدان الأخرى، فإن تكنولوجيا الفضاء يمكن أن تظل قوة دافعة مهمة للتقدم التكنولوجي والاقتصادي.

٨ - كما أن الطابع المزدوج لكثير من أنواع تكنولوجيا الفضاء والهيكل الأساسي الصناعي الذي يدعمها، يساعدان على التحويل. فهناك عدد كبير من النظم الفضائية الحالية، مثل السواتل ومركبات الإطلاق والمحطات الأرضية، يستخدم بالفعل بشكل روتيني في الأغراض العسكرية والمدنية على السواء. كما أن العدد الكبير من القذائف التسيارية التي سيتوقف استخدامها بموجب اتفاقات نزع السلاح، يمكن، عن طريق تعديلات بسيطة، استعمالها في إطلاق السواتل المخصصة للأغراض المدنية.

٩ - وعلى الرغم من قيام الدولتين العظميين بالتمييز تقليديا وبشكل قاطع بين تكنولوجيا الفضاء المستخدمة في الأغراض المدنية والعسكرية وقصر استخدام أكثر أنواع التكنولوجيات تقدما على الأغراض العسكرية السرية، فإن بروز دول فضائية أخرى دون أن تكون لها برامج فضائية عسكرية، قد عزز استخدام أكثر أنواع التكنولوجيات تقدما في الأغراض المدنية. وبانتهاء الحرب الباردة، بدأت الدولتين العظميين أيضا في طمس معالم الحد الفاصل بين النظم العسكرية والنظم المدنية. ففي مجال الاستشعار من بعد بواسطة السواتل على سبيل المثال توضح الآن الصور المتاحة تجاريا تفاصيل لم تكن متاحة من قبل إلا للأغراض

العسكرية. ومع ذلك، فإن تحويل تكنولوجيا الفضاء يفرض بالفعل، مشاكل كمية. فمن شأن تحويل جميع القذائف التسيارية الزائدة إلى أجهزة إطلاق للأغراض المدنية أن يغمر الاستقرار لبعض الوقت وقد يجبر صانعي مركبات الإطلاق على تصفية أعمالهم. وفي حين يمكن استخدام مصنع الدبابات في إنتاج الشاحنات أو الحافلات، فإنه لا يمكن تحويل مصنع القذائف بسهولة للقيام بمهام أخرى. كما سيلزم زيادة الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية زيادة كبيرة لاستيعاب القدرات العسكرية القائمة ولا يمكن توقع حدوث تلك الزيادة عن طريق التطوير التجاري وحده.

١٠ - وكانت هذه المشاكل ومشاكل أخرى مرتبطة بتحويل الصناعات الفضائية العسكرية محل تركيز في المؤتمر الدولي المعني بتحويل التكنولوجيا الفضائية، المعقود برعاية الأمم المتحدة في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقام هذا المؤتمر، الذي حضره قرابة ٥٠٠ من المشتركين الذين يمثلون الحكومات والأوساط الأكاديمية والصناعية، بإصدار إعلان موسكو، وهو عبارة عن مجموعة من التوصيات للمنظمات الدولية والمسؤولين عن رسم السياسة وأرباب الصناعة الوطنيين، التي يمكن أن تشكل أساسا لجهد دولي متضافر في هذا المجال. وإنني أحث المجتمع الدولي على أن يدعم بنشاط توصيات المؤتمر وعلى الاشتراك التام في متابعة أعمال المؤتمر وفي سائر مبادرات التحويل التي تقوم بها الأمم المتحدة والمبادرات الدولية والإقليمية والوطنية من هذا القبيل.

١١ - ومن بين التوصيات التي يوجهها مؤتمر موسكو إلى المنظمات الدولية، ترى الأمم المتحدة أن الاقتراح المتعلق بإقامة مراكز دولية للتحويل الفضائي هو اقتراح يبشر بالخير، لأن من شأنه أن يؤدي إلى تنسيق الأنشطة عن طريق إنشاء قواعد للبيانات والربط بينها بهدف تبادل المعلومات، ودعم جهود التحويل التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، وتوفير التدريب، والتشجيع على وضع استراتيجيات وطنية للتحويل. وبصفة خاصة، يمكن لهذه المراكز أن تقوم بجمع ونشر المعلومات المتعلقة ببرامج التحويل الناجحة كي يتسنى بذلك اتخاذها نماذج لبلدان أخرى. وستفعل الأمم المتحدة كل ما تستطيع من أجل تيسير إنشاء هذه المراكز. فكما ذكرت في تقريري عن الحد من الأسلحة ونزع السلاح، فإنني أعكف كذلك على إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الإدارات في الأمم المتحدة لكي تسدي للدول الأعضاء المشورة السياسية والتقنية والاقتصادية بشأن مختلف جوانب الانتقال من الإنتاج العسكري إلى الإنتاج المدني.

باء - الاستغلال التجاري والانتشار

١٢ - لقد أسفر بتحويل العديد من الأنشطة الفضائية الحكومية إلى التشغيل التجاري خلال العقد الماضي عن فوائد اقتصادية إضافية، ولكن نشأ عن هذا التحويل أيضا بعض المشاكل. فمن ناحية أتاح استغلال الأنشطة تجاريا إمكانية زيادة عدد البلدان التي تستفيد من تكنولوجيا الفضاء، بما في ذلك الاتصالات والاستشعار من بعد بالسواتل وتطبيقات أخرى، لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني. ومن ناحية أخرى، أدى الاستغلال التجاري للأنشطة الفضائية إلى زيادة مخاطر استخدام تكنولوجيات الفضاء المتقدمة لأغراض عسكرية عدوانية. فعلى سبيل المثال، فإن العديد من تكنولوجيات

مركبات إطلاق السواتل تعد مطابقة للتكنولوجيات المستخدمة في إنتاج القذائف التسيارية، كما أن المعلومات المستمدة من السواتل العالية التحليل التي تستخدم في مجال الاستشعار من بعد للأغراض المدنية يمكن الإفادة منها في دعم التخطيط والعمليات العسكرية.

١٣ - كذلك فإن ازدياد فرص الوصول إلى التكنولوجيات العسكرية، ومما يجعل المنازعات أكثر دمارا، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الآثار الاقتصادية والبيئية للمنازعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تتاح لها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات العسكرية المتقدمة قبل خصومها المحتملين ربما يغريها على الاستفادة من هذه المزية. وعلى النقيض من ذلك، فإن إتاحة تكنولوجيات أخرى على نطاق أوسع مثل نظم جمع معلومات الاستخبارات من شأنها أن تحول دون منازعات كانت ستنشب لولا ذلك بسبب التضليل الإعلامي أو الخطأ في التقدير.

١٤ - ولقد اتخذ المجتمع الدولي موقفا قويا بشأن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل، كما تجلى منذ عهد قريب في مؤتمر القمة لمجلس الأمن المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عندما أعلن المجلس أن الانتشار يشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. لذلك فإنه في حين تتيح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إطارا حيويا لوقف انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية، فإنها لا تعالج القضايا التي ينطوي عليها انتشار تكنولوجيا القذائف وتكنولوجيا الفضاء العسكرية الأخرى.

١٥ - وفي السنوات الأخيرة اتخذت الدول فرادى ومجتمعة على حد سواء خطوات، لوقف انتشار التكنولوجيات العسكرية المتقدمة، وعلى رأسها نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وغير ذلك من ضوابط العرض. بيد أن هذه التدابير تثير مشاكل سياسية دولية لأن العديد من البلدان في العالم ترى أنها مجحفة. لذلك فإن على المجتمع الدولي أن يضع نهجا تكون أكثر إنصافا وشمولا لمعالجة مشكلة ضمان استخدام تكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية لا في التدمير. وكما هي الحال بالنسبة للعناصر الأخرى لمراقبة الانتشار ونزع السلاح، فإنه ينبغي لأي ضوابط أن تكون غير تمييزية ومقبولة بصفة عامة، إذا أريد لها أن تكون فعالة.

جيم - حماية البيئة

١٦ - أدت الاهتمامات المتعاظمة بالأمن البيئي على الصُعد الوطنية والاقليمية والدولية الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وفي ذلك المؤتمر توصل المجتمع الدولي الى اتفاق لم يسبق له مثيل بشأن طائفة شاملة من السياسات التي يتعين تنفيذها من أجل ضمان تنمية موارد الأرض بطريقة مستدامة وصيانة البيئة العالمية. وترد السياسات المشار اليها في جدول أعمال القرن ٢١[١]، الذي ينص على برنامج عمل تفصيلي تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى والحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية. والروح التعاونية التي تميز بها مؤتمر ريو وأدت الى صياغة جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية، ومجموعة من

المبادئ المتعلقة بإدارة الاحراج، والاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، يجب أن تترجم الآن الى برامج ومشاريع محددة.

١٧ - وانطلاقا من روح جدول أعمال القرن ٢١، ربما يكون قد آن الأوان أيضا لدراسة طرق وضع الإطار اللازم للتعاون الدولي بشأن الانتفاع بالنظم الفضائية وتكنولوجيا الفضاء لأهداف بيئية، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ البرامج الموصى بها في جدول أعمال القرن ٢١، وذلك من أجل ضمان تمكين جميع البلدان من الحصول على المعلومات التي تحتاجها كي تشترك اشتراكا تاما في هذا الجهد الدولي الجماعي. وبصفة خاصة، ينبغي مواصلة وتوسيع نطاق البرامج الدولية التي بدأت أثناء السنة الدولية للفضاء على أساس طويل الأجل، كجزء من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويجري إعداد تقرير عن تطبيقات تكنولوجيا الفضاء من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بناء على طلب لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وإنني أحث بقوة الدول الأعضاء على أن تنظر في توصيات اللجنة بشأن هذا الموضوع. وقد أبدت في الماضي الدول الأعضاء التي تتوفر لديها قدرات فضائية رغبة شديدة في اقتسام البيانات البيئية مع المجتمع الدولي. وإن عليها الآن أن تنظر في اتاحة بيانات السواتل التي تم الحصول عليها لأغراض حماية البيئة، لجميع البلدان بتكلفة منخفضة.

دال - الدور الجديد للأمم المتحدة

١٨ - إن دور الأمم المتحدة في الأمن الدولي لا يزال يتطور. وقد تطرقت، في تقريري المعنون "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111)، الى عدة مجالات محددة لحل الصراعات وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، لا يفتأ عمل الأمم المتحدة فيها يتغير. فاستخدام تكنولوجيا الفضاء يمكن أن يعزز الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، بما في ذلك المهام التي أصبحت تشكل باطراد جزءا من عمليات الأمم المتحدة، مثل الاشراف على الانتخابات ورصد الأزمات، وتوطين اللاجئين، ورصد وقف إطلاق النار، وبرامج الانعاش والتنمية في المناطق المتأثرة بالصراعات المدمرة.

١٩ - واستخدام تكنولوجيا الفضاء في دعم جهود الأمم المتحدة من شأنه أن يمكن المنظمة من استخدام مواردها المحدودة بشكل أكثر فعالية وكفاءة من أجل تعزيز السلم والأمن والتنمية. لذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل جهدا، كلما أمكن ذلك، لوضع التكنولوجيات والنظم الفضائية في متناول الأمم المتحدة من أجل دعم ما تضطلع به من دور متعاظم في مجال الأمن الدولي. وستقوم المنظمة بدراسة احتياجاتها من خدمات السواتل والمعدات التي يلزم استخدامها في تلك الخدمات، كما ستقوم بدراسة امكانية وضع ترتيبات رسمية مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لكي تتاح للمنظمة امكانية الوصول بانتظام الى النظم الفضائية من أجل تلبية احتياجاتها.

ثالثا - تعزيز الأمن عن طريق تكنولوجيا الفضاء

ألف - السياسات الفضائية الدولية

٢٠ - لقد كانت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، منذ أنشأتها الجمعية العامة في عام ١٩٥٩، وهي جهة التنسيق للمناقشات الدولية السياسية والقانونية التي تتناول الفضاء الخارجي. وقد قامت اللجنة بإعداد خمسة صكوك قانونية دولية وأربع مجموعات من المبادئ التي تشكل إطارا للقانون الدولي والسياسة الدولية في مجال الفضاء. وقد صدق عدد كبير من الحكومات على معاهدات الفضاء هذه، ويتقيد عدد كبير آخر بالمبادئ الواردة فيها. ونظرا لأهمية التعاون الدولي في وضع قواعد قانون الفضاء والدور الهام لهذه القواعد في تعزيز التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فإنني أطلب الي جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي[٢] الى التصديق على هذه المعاهدات أو الانضمام اليها في أقرب وقت ممكن عمليا.

٢١ - وانسجاما مع المناخ السياسي الدولي الجديد، تجلت في الدورات الأخيرة للجنة روح من توافق الآراء والحلول التوفيقية وعلى الدول الأعضاء ألا تألو جهدا في ضمان استمرار نمو هذا التصميم الجديد على التعاون بغية تسهيل ايجاد حلول للقضايا المعروضة حاليا على اللجنة، بما في ذلك حماية الفضاء وبيئة الأرض، وتطبيق المبدأ القائل بأنه ينبغي استكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله لمصلحة جميع البلدان. ومن أجل زيادة تعزيز الأمن الدولي قد تنظر الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، في وضع معايير اضافية، عن طريق اللجنة، ضمانا لسلامة العمليات الفضائية والقيام بها بصورة منتظمة.

باء - تحديد الأسلحة ونزع السلاح

٢٢ - وفقا لما دعت اليه الجمعية العامة، فقد أنشأ مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٥ اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بغية دراسة القضايا المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والاتفاقات القائمة التي تحكم الأنشطة الفضائية، والمقترحات القائمة والمبادرات المقبلة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وكانت اللجنة المخصصة محفلا قيما لمناقشة تلك القضايا ولتحليل المقترحات المختلفة التي قدمتها الدول الأعضاء. وبالامكان تصنيف المقترحات التي نظرت فيها اللجنة الى فئتين عامتين هما: (١) المقترحات الشاملة؛ (٢) والمقترحات المتصلة بأوجه محددة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

٢٣ - وعلى الرغم من أنه قد جرى النظر في مؤتمر نزع السلاح في العديد من المفاهيم والمقترحات النافعة الرامية الى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإنه لم يتم التوصل الى أية اتفاقات بشأن أي مقترح محدد فيما يزيد على ١٠ سنوات من المداولات. وكان السبب الرئيسي لذلك هو توترات الحرب الباردة. والآن ومع انخفاض حدة هذه التوترات وارتفاع درجة التعاون فيما بين الدول الفضائية الكبرى، فإن

الفرصة سانحة لإعادة تنشيط المناقشات حول تلك القضايا في اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، فإنني أدعو الدول الأعضاء الى استعراض الحالة واتخاذ الخطوات الضرورية لتمكين اللجنة المخصصة من التوصل الى اتفاق بشأن التدابير الموضوعية والفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

جيم - التعاون العلمي والتقني

٢٤ - إن أحد العناصر الرئيسية للتعاون في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يكمن في توافر تكنولوجيا الفضاء وتطبيقها حتى يتسنى لجميع البلدان الاستفادة منها. وتعمل الأمم المتحدة بنشاط على تعزيز وتسهيل التعاون التقني فيما بين الدول الأعضاء وعلى مساعدة البلدان النامية في تسخير تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية.

٢٥ - وكان من شأن تحسين بيئة الأمن الدولية أن تسهل زيادة توسيع وتعميق التعاون بين البلدان في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وكجزء من عملية التنظيم والتخطيط للسنة الدولية للفضاء في عام ١٩٩٢، اشتركت ٢٩ من وكالات ومنظمات الفضاء الوطنية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في محفل الوكالة الفضائية من أجل السنة الدولية للفضاء، مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالأمانة العامة للأمم المتحدة الذي شارك بصفة العضو المنتسب. وقد تميز المحفل بتنظيمه الابتكاري الذي لم يكن رسميا ولم يكن له هيكل معين ولا موظفون دائمون، وبالتالي انخفضت تكاليفه العامة. وقد حقق ذلك التنظيم نجاحا كبيرا في وضع مجموعة كبيرة من المواضيع التي كانت تدور بشكل عام حول الموضوع الرئيسي وهو "مهمة الى كوكب الأرض". وتولت المبادرة في كل مشروع وكالة فضائية واحدة، وتركت للأعضاء الآخرين حرية المشاركة وفقا لاهتماماتهم وقدراتهم.

٢٦ - ومع أن السنة الدولية للفضاء قد انتهت الآن، فقد اقترح أعضاء محفل السنة مواصلة عملهم باعتبارهم محفل الوكالة الفضائية. وقد بني ذلك المقترح على الحاجة الى متابعة تنسيق العديد من المشاريع الجارية للسنة الدولية للفضاء وعلى النجاح الساحق لمحفل السنة في تنمية التعاون الدولي في استخدام تكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية، ولا سيما دراسة البيئة العالمية. وإنني أؤيد ذلك المقترح.

٢٧ - وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعم العمل التعاوني الذي طوره محفل الوكالة الفضائية من أجل السنة الدولية للفضاء وأن تقوم بزيادة مشاركتها في أنشطة محفل الوكالة الفضائية المقترح. وقد حثت الدول الأعضاء على زيادة مشاركتها في المشاريع الجارية التي بدأت خلال السنة وفي أي برامج جديدة توضع. وحث أعضاء محفل الوكالة الفضائية من أجل السنة الدولية للفضاء على توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية بما فيها تلك التي تمتلك قدرات فضائية محددة جدا، في عمل المحفل المقترح. وبهذا تستطيع الأمم المتحدة والمحفل أن يضمنا استمرار نمو الحماس الذي ولدته السنة الدولية للفضاء وما نجم عن الاحتفال بها من سرعة خطى التعاون الدولي في مجالات استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

دال - الاستغلال التجاري للأنشطة الفضائية

٢٨ - إن الاستغلال التجاري للأنشطة الفضائية الذي شهده العقد الماضي يتيح أيضا للمجتمع الدولي فرصا جديدة كما يضعه أمام تحديات جديدة. إنه تطور ايجابي لأن انتشار تكنولوجيات الفضاء في الأسواق التجارية أتاح المجال لمزيد من البلدان لكي تجني فوائد تلك التكنولوجيات وتستمد منها فوائد عرضية متنوعة.

٢٩ - بيد أن الاستغلال التجاري لبعض التكنولوجيات الفضائية، ولا سيما الصور المأخوذة بالاستشعار من بعد، نتجت عنه تكلفة عالية لا يستطيع العديد من البلدان النامية أن يتحملها، وهذه التكلفة العالية تحد من امكانية وصول البلدان النامية الى معلومات حيوية، في الوقت الذي يوحي فيه الاستغلال التجاري بأنها ستكون في متناولها. وهناك أثر للاستغلال التجاري أقل بروزا، ولكنه يمثل أيضا مشكلة، وهو ميل البلدان النامية الى استثمار الموارد الشحيحة في نظم وتكنولوجيات الفضاء التي يتم تشغيلها بصورة أساسية بواسطة الخبراء الاستشاريين أو المتعاقدين الأجانب، بدلا من استثمارها في التعليم والتدريب الضروريين لتنمية الخبرة والكفاءة المحليين في استخدام نظم التكنولوجيات الفضائية.

٣٠ - وعلى ذلك ينبغي للمجتمع الدولي، وخصوصا البلدان التي تمتلك قدرات فضائية، أن تتخذ الخطوات اللازمة لجعل الخدمات الفضائية، بما فيها بيانات الاستشعار من بعد، متاحة بأسعار معقولة لجميع البلدان الراغبة فيها. وعلى سبيل المثال، يمكن النظر في امكانية وضع ترتيبات مرنة لتحديد الأسعار بحيث تكون هناك أسعار تجارية للمستعملين التجاريين وأسعار غير تجارية للمستعملين غير التجاريين. وينبغي أيضا وضع ترتيبات لتمكين المستعملين في البلدان النامية من زيادة المشاركة في تخطيط وتنمية تكنولوجيات ونظم الفضاء بما يضمن تصميم النظم في المستقبل على نحو يلبي احتياجات جميع البلدان. وعلى العموم يلزم بذل الجهود لتمكين أكبر عدد ممكن من البلدان من الاشتراك في انتاج تكنولوجيا الفضاء، بدلا من ترك الغالبية لتكون مجرد مستهلكة لما يصممه وينتجه ويشغله الآخرون.

٣١ - إن فوائد أنشطة الفضاء وتكنولوجيا الفضاء لا تتحقق على نحو مباشر فحسب، ولكنها تتحقق أيضا حين تعمل كقوة دافعة نحو التقدم التكنولوجي في مجالات أخرى. فالمواد الجديدة، والتقنيات الجديدة لتجهيز البيانات والتطورات الأخرى الناشئة عن أنشطة الفضاء، بإمكانها أن تحفز على التقدم في الرعاية الصحية والتعليم وسواهما في المجالات. ومن شأن ضمان توافر الفرص لجميع البلدان كي تشترك في أنشطة الفضاء أن يساعد على ضمان استفادة جميع البلدان من تلك الفوائد العرضية.

رابعا - نهج جديدة إزاء الفضاء والأمن

ألف - تدابير بناء الثقة

٣٢ - أسهم تزايد التعاون الدولي بين الدول الفضائية في زيادة الوضوح فيما يتعلق بأنشطة الفضاء، وهو عامل هام في طمأنة البلدان الأخرى بشأن الطابع السلمي لتكنولوجيا الفضاء. وعلى الرغم من أن الوضوح لايكون بديلا لزيادة توسيع نطاق التعاون فإنه يشجع بالفعل بناء الثقة في المجتمع الدولي.

٣٣ - وتعترف الأمم المتحدة بضرورة تشجيع زيادة الوضوح فيما يتعلق بأنشطة الفضاء ووضع نظام لتدابير بناء الثقة بشأنها. وقد عقدت، بناء على توصية الجمعية العامة (القرار ٥٥/٤٥ باء، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) اجتماعا لفريق الخبراء المعني بتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي، الذي سيقدم تقريره في وقت لاحق من هذه السنة. وينبغي النظر بعناية في الاستنتاجات والتوصيات التي يتوصل اليها هذا الفريق من أجل تحديد طريقة تنفيذها بهدف تعزيز الأمن الدولي في ظل البيئة السياسية العالمية الجديدة.

٣٤ - وقد اقترح في الماضي عدد من تدابير بناء الثقة ولكن لم يعمل بها، ويرجع ذلك جزئيا إلى البيئة السياسية للحرب الباردة. ولكن قد يكون من المفيد في السياق السياسي الجديد إعادة دراسة بعض هذه المقترحات للنظر فيما إذا كان من الممكن أن توفر أساسا للاتفاق والعمل.

٣٥ - وفي عام ١٩٧٨، اقترحت فرنسا انشاء وكالة دولية للرصد بالسواتل كأساس للرصد الدولي لاتفاقات نزع السلاح والأزمات الدولية. وكانت الآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء تلك الوكالة هي موضوع تقرير أعده فريق خبراء دولي قام بتعيينه الأمين العام وصدر في عام ١٩٨١[٣] ووفقا لما هو متوخى في التقرير، ستتولى الوكالة مسؤولية جمع وتجهيز وتفسير البيانات التي تقوم بجمعها سواتل رصد الأرض ونشر معلومات الرصد والتحقق. وفي النهاية، سيتطلب وجود قدرة كاملة ومستقلة توافر مرافق لتجهيز البيانات ومحطات أرضية للاستقبال وسواتل، ولكن يمكن تطوير الوكالة تدريجيا بحيث تبدأ بمرافق لتجهيز وتفسير البيانات التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى.

٣٦ - وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٨/٣٧ كاف المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ إلى الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن الطرق العملية لتنفيذ الاستنتاجات الواردة في ذلك التقرير. وخلص الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين (A/38/404) إلى أنه ينبغي أن تبت الجمعية العامة في عملية انشاء وكالة دولية للرصد بالسواتل والاطار القانوني لها. ولكن نظرا للحرب الباردة، لم يحرز تقدم جوهري في المسألة في الجمعية العامة.

٣٧ - وبعد ذلك دعا الاتحاد السوفياتي الى انشاء منظمة فضائية عالمية تسند اليها بعض المهام المماثلة، وقام الاتحاد الروسي وفرنسا في وقت أقرب بتكرار تأييدهما لانشاء وكالة دولية للرصد بالسواتل. وتشير التطورات السياسية الأخيرة الى أنه ربما تكون قد خفت حدة بعض أوجه القلق التي أعربت عنها في الماضي حول هذه المسالة الدول الفضائية الرئيسية الأخرى. وأعتقد لذلك أنه ينبغي الآن أن تنظر الدول الأعضاء بجدية في جدوى انشاء وكالة دولية للرصد بالسواتل لزيادة الوضوح فيما يتعلق بالعمليات العسكرية في الفضاء وعلى الأرض، وزيادة قدرات المجتمع الدولي على رصد اتفاقات نزع السلاح ومناطق الأزمات وانتشار تكنولوجيات الفضاء العسكرية. ومن شأن هذا أن يحسن بدوره الفعالية العملية والمالية للدبلوماسية الوقائية التي تتبعها الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلم وصنع السلم. وأود أن أشير إلى أن التطورات التي حدثت في الاستشعار من بعد بالسواتل منذ عام ١٩٨١ قد حسنت بشكل كبير الامكانية التقنية لقيام هذه الوكالة.

٣٨ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ دعت فرنسا الى انشاء مركز دولي للإخطار بعمليات الإطلاق يستطيع، برعاية الأمم المتحدة، أن يعزز الثقة فيما يتعلق بجميع أنشطة الإطلاق الفضائية المدنية والعسكرية على السواء. وتقدم البلدان الى المركز إخطارا مسبقا بجميع أنشطة الاطلاق ومن بينها تلك المتعلقة بتجارب القذائف التسيارية. ولم تحدد بعد تماما التفاصيل المتعلقة بالمركز المقترح، ولكنني أعتقد أن الاقتراح يستحق مزيدا من البحث من جانب هيئات الأمم المتحدة المختصة ومن جانب المجتمع الدولي.

٣٩ - وفي اقتراح مماثل، دعت فرنسا أيضا الى انشاء مركز دولي لرسم المسارات تحت رعاية الأمم المتحدة، بغرض رصد مسارات جميع السواتل الموجودة في مدارات حول الأرض. وستكون عضوية المركز مفتوحة أمام جميع البلدان على أساس طوعي ويقوم بتحذير الأطراف المعنية عندما تشير مسارات الأجسام الفضائية إلى أنها قد تتداخل مع بعضها بعضا. وستؤدي هذه المهام إلى بناء الثقة فيما يتعلق بالنوايا السلمية للأنشطة الفضائية وزيادة سلامة العمليات الفضائية.

٤٠ - وانشاء مركز مستقل لهذه الأغراض يتطلب مرافق ضخمة ونفقات تبلغ مئات الملايين، إن لم يكن البلايين، من الدولارات وهو أمر قد لا يكون عمليا في هذا الوقت. ومع ذلك، فإن أهداف المركز الدولي لرسم المسارات لاتزال صحيحة ويمكن أن يشكل تنفيذها تدبيرا قيما لبناء الثقة. ولذلك ينبغي أن تنظر البلدان الأعضاء فيما إذا كان يمكن القيام بمهام المركز الدولي لرسم المسارات على أساس المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء التي تتوفر لديها قدرات لتتبع المسارات في الفضاء. ومع ذلك سيظل من الضروري توفير التمويل اللازم لمرافق تحليل البيانات الواردة، ولكن هذا التمويل لن يكون سوى جزء يسير من التكلفة اللازمة لانشاء قدرات مكرسة لتتبع المسارات. وإنني أعتقد أن التعاون في انشاء المركز الدولي لرسم المسارات سيعزز في حد ذاته الثقة بين الدول الأعضاء وسيؤدي الى تدابير تعاونية أخرى لاستخدام الفضاء في تعزيز الأمن الدولي.

٤١ - وهناك تدبير أكثر طموحا فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الفضاء في هذا المجال، وهو انشاء نظام متعدد الأطراف للانذار المبكر بالقذائف وللدفاع، حسب ما ناقشته الدولتان العظميان. ولم يكن من الممكن، حتى منذ بضع سنوات، النظر بجدية في هذا الاقتراح، لكن التطورات السياسية الأخيرة تشير الى أنه قد يمكن النظر فيه حاليا. وعلى الرغم من أنه قد يعزز الأمن الدولي الى حد كبير عن طريق تقليل التهديد الناجم عن القذائف التسيارية، فإنه لايزال مجرد فكرة يتوجب توخي الحذر عند طرقها. فأي نظام متعدد الأطراف يكون مفتوحا أمام بعض البلدان دون غيرها، أو أي نظام يستند الى تكنولوجيا سرية، من المحتمل أن يسبب عدم الثقة بين تلك البلدان التي قد تشعر أن ثمة تمييزا ضدها ويؤدي الى معارضة تلك البلدان له. ولذلك فإن من المهم، عند زيادة تحديد مفهوم النظام الدفاعي المتعدد الأطراف، أن تبحث مسألة ضمان أن تكون النظرة الى هذا النظام في تخطيطه وتطويره وتشغيله هي أنه يخدم مصالح الأمن في العالم كله.

٤٢ - ومن تدابير بناء الثقة الأخرى المقترحة في مؤتمر نزع السلاح، والتي يمكن إعادة النظر فيها لتحديد مدى أهميتها وقائدتها في فترة ما بعد الحرب الباردة، تدعيم اتفاقية عام ١٩٧٥ لتسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، ووضع مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية، وإنشاء "مناطق عدم اقتراب" حول السواتل الموجودة في مدارات.

٤٣ - ومن الجدير بالملاحظة أن التوصل الى توافق دول في الآراء هو أمر حاسم بالنسبة لتنفيذ أي تدابير لبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء. وتحث الدول الأعضاء على استكشاف هذه القضايا في المحافل المختصة بهدف تنفيذ التدابير التي يكون من شأنها الاسهام في زيادة الوضوح فيما يتعلق بأنشطة الفضاء، والتعاون بين الدول في القيام بهذه الأنشطة، وبتعزيز الأمن الدولي عن طريق استخدام تكنولوجيا الفضاء. وسيتضمن تقرير فريق الخبراء المعني بتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي مزيدا من الاقتراحات، لكي يجري النظر فيها.

باء - تحسين إمكانية الوصول الى تكنولوجيا الفضاء

٤٤ - من أجل تمكين البلدان من استخدام تكنولوجيا الفضاء لضمان أمنها الاقتصادي والبيئي، ينبغي أن تتوافر لتلك البلدان فرص الوصول الى التكنولوجيا والدراية الفنية المتعلقة باستخدامها. ومن ثم فان توفير فرص التعليم في مجال تطبيقات تكنولوجيا الفضاء يعد عنصرا رئيسيا في إتاحة تطبيقات الفضاء لجميع البلدان. وتقوم منظمة الأمم المتحدة بدور هام في تأمين حصول جميع البلدان على المعرفة والمهارات اللازمة. ومن ثم فإنني أحث جميع الدول الأعضاء على أن تدعم بنشاط مبادرات الأمم المتحدة في هذا المجال.

١ - مبادرات الأمم المتحدة

ألف - انشاء مراكز اقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء

٤٥ - تسليما بأنه من الضروري للبلدان النامية التي تعتزم وضع برامج محلية لاستخدام تكنولوجيا الفضاء أن تتوافر لديها كوادر من الأفراد على دراية بتطوير تلك التكنولوجيا واستخدامها، أيدت الجمعية العامة في القرار ٧٢/٤٥ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بالبدء في بذل الجهود اللازمة لإنشاء مراكز اقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في البلدان النامية.

٤٦ - والمراكز المقترح انشاؤها في جامعة رئيسية أو في مؤسسة متصلة بالفضاء في كل منطقة، ستركز في بادئ الأمر، على تكنولوجيا الاستشعار من بعد وتطبيقاتها في مختلف الميادين المتعلقة بادارة الموارد والرصد البيئي. وستكون الأولوية في هذه المراكز هي توفير الدراية للمعلمين على المستوى الجامعي والعلماء المتخصصين في مجالات البحث والتطبيقات العلمية بغرض إدماج الاستشعار من بعد في المناهج الدراسية الحالية في العلوم الفيزيائية والطبيعية والبيئية فضلا عن إقامة قاعدة بيانات الاستشعار من بعد للمنطقة.

٤٧ - وقام مكتب شؤون الفضاء الخارجي بأعمال أولية كثيرة لإنشاء تلك المراكز لكن مازال العامل الرئيسي الذي يحد من انشاء هذه المراكز هو عدم وجود الأموال اللازمة. وبالنظر الى أن المراكز سيتم انشاؤها عن طريق التبرعات، فانني أحث بقوة الدول الأعضاء على النظر في تقديم الأموال اللازمة لإنشائها.

باء - دائرة دولية لتدريس علوم الفضاء

٤٨ - إن الامتداد العالمي لشبكات الاتصالات عن طريق السواتل يجعلها مثالية لإرسال وبث المعلومات الى المناطق النائية والمناطق الريفية التي كانت ستظل لولا ذلك خارج نطاق شبكات الاتصالات التقليدية. وقد استخدم عدد من البلدان بنجاح شبكات السواتل لتكون قاعدة توزيع البرامج التعليمية على مناطق ما كان سيستاح لها التعليم المناسب لولا ذلك. وقد شملت تلك البرامج التعليم على مختلف المستويات، بما في ذلك تدريب المعلمين والتدريب التقني وبرامج لنيل الدرجات الجامعية.

٤٩ - وقد أدى نجاح تلك البرامج التعليمية الى اقتناعي بأن انشاء دائرة عالمية للتعليم عن طريق السواتل، ربما تحت رعاية احدى الوكالات المتخصصة أو المنظمات الدولية المعنية بالفضاء، من شأنه أن يوفر دعما قيّما للتنمية الوطنية. ويمكن لمثل هذه الدائرة أن تساعد البلدان، لاسيما البلدان النامية، على وضع مناهج دراسية مناسبة للتعليم عن طريق السواتل وتقديم مساعدة تقنية لإنشاء وتشغيل نظم تعليم وطنية واقليمية بواسطة السواتل. وإنني أحث الدول الأعضاء على أن تنظر في امكانية انشاء مثل هذه

الادائرة الدولية لتدريس علوم الفضاء، وعلى دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدراسة إقامة نظام من هذا القبيل.

جيم - دائرة المعلومات الفضائية الدولية

٥٠ - أوصى مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية المعقود في فيينا في المدة ٩ الى ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ بأن ينشأ داخل مكتب شؤون الفضاء الخارجي دائرة بالمعلومات الفضائية الدولية تتألف بصورة أولية من دليل لمصادر المعلومات وخدمات البيانات. وكجزء من هذا الجهد، قام المكتب بنشر أدلة عن فرص التعليم والتدريب والبحث والزمالات في علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها؛ وعن نظم المعلومات المتعلقة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء؛ وينشر المكتب سنويا ورقات مختارة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والحلقات التدريبية بشأن برنامج التطبيقات الفضائية، تركز على علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته في البلدان النامية. والغرض الرئيسي من هذه المنشورات هو تحسين تبادل المعلومات بين البلدان النامية، وهي حاجة أكد عليها مؤتمر عام ١٩٨٢.

٥١ - ومع توافر التمويل الكافي عن طريق التبرعات يمكن للأمم المتحدة القيام بتوسيع نطاق دائرة المعلومات المتواضعة جدا الموجودة حاليا والارتقاء بمستواها ربما عن طريق إنشاء شبكة عالمية مربوطة بالحواسيب تتيح للمستعملين الوصول من بعد الى طائفة واسعة من المعلومات عن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته والفوائد العرضية التي توفرها تلك التكنولوجيا. وإنني أحث الدول الأعضاء على النظر فيما إذا كانت تلك الشبكة ستخدم مصالحها وتساعد على بلوغ الهدف المتمثل في تحسين امكانية الوصول الى تكنولوجيات الفضاء وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

٢ - المبادرات الوطنية والاقليمية

٥٢ - يمكن أيضا للدول الأعضاء، من تلقاء نفسها وعن طريق الآليات التعاونية الاقليمية، أن تتخذ خطوات لتحسين امكانية وصول جميع البلدان الى تكنولوجيا الفضاء اللازمة للأمن الاقتصادي والبيئي. ولدى العديد من الدول الأعضاء بالفعل برامج ملائمة تقوم عن طريقها بنشر معلومات عن حالة الأنشطة الوطنية في مجال الفضاء والتطورات العلمية في الفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء. وإنني أشيد بهذه البرامج وأحث الدول الأعضاء التي ستوفر لديها قدرات في مجال الفضاء على مواصلة هذه الممارسات وتوسيع نطاقها.

٥٣ - والبلدان النامية تحتاج بوجه خاص، الى معلومات عن تقنيات الاستشعار من بعد والرصد البيئي، وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء التي، تتوفر لديها قدرات في مجال الفضاء، في تركيز جهودها على تلك المجالات، سواء عن طريق توفير المساعدة التقنية اللازمة لإنشاء مراكز للاستشعار من بعد في البلدان النامية أو عن طريق تقديم زمالات للتدريب على تسخير تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية الاقتصادية والرصد البيئي.

٥٤ - ويمكن أن تساعد المنظمات الاقليمية أيضا في تحسين امكانية الوصول الى تكنولوجيا الفضاء، ربما عن طريق انشاء قواعد بيانات اقليمية عن تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته لخدمة التنمية الاقتصادية والرصد البيئي. ومن شأن قواعد البيانات هذه أن توفر مزايا اقتصادية للبلدان النامية وأن تشجع على توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في أنشطة الفضاء التعاونية.

خامسا - الخلاصة

٥٥ - من الواضح أن هناك طرقا كثيرة يمكن من خلالها استخدام تكنولوجيا الفضاء في تعزيز الأمن الدولي. وكثير من الآراء التي أبديتها في هذا التقرير ليست جديدة، والواقع أن بعضها يناقش داخل الأمم المتحدة وفي محافل أخرى منذ عقود. وتمثل الآراء الأخرى استجابات جديدة وابتكارية للسياق المتغير في مجالي الفضاء والأمن في عصر ما بعد الحرب الباردة.

٥٦ - ويمثل هذا التقرير خطة أولية للإجراء الذي يتوجب أن تتخذه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لادماج تكنولوجيا الفضاء على وجه أكمل في الآليات المستخدمة في صون الأمن الدولي وتعزيزه. والمطلوب حاليا هو اجراء مناقشة نزيهة وصريحة بين الدول الأعضاء وداخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالفضاء لتحديد أفضل الوسائل لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

٥٧ - وتدعو هذه التوصيات الى توافر فكر جسور وابتكاري من جانب المنظمة والدول الأعضاء. ففي هذا العصر الجديد من العلاقات الدولية، أصبح الكثير من الاجراءات التي لم تكن حتى متصورة في ذروة الحرب الباردة أمرا ممكنا الآن. ومن واجبنا معا أن نغتنم الفرصة المتاحة حاليا.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانير، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار الأول المرفق الثاني.

(٢) معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (قرار الجمعية العامة ٢٢٢٢ (د - ٢١)، المرفق)؛ واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (القرار ٢٣٤٥ (د - ٢٢)، المرفق)؛ واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (القرار ٢٧٧٧ (د - ٢٦)، المرفق)؛ واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (القرار ٣٢٣٥ (د - ٢٩)، المرفق)؛ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى (القرار ٦٨/٣٤، المرفق).

الحواشي (تابع)

(٣) الآثار المترتبة على إنشاء وكالة دولية للرصد بالسواتل (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.83.IX.3).

(٤) انظر وثيقة المشروع المستكملة المتعلقة بالمراكز، المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، والتي أعدت للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

- - - - -